برنامج «كوثر»

المساواة بين الجنسين في أجندة 2030

دور المجتمع المدني والإعلام

برنامج «كوثر»

المساواة بين الجنسين في أجندة 2030

دور المجتمع المدني والإعلام

الورشة التدريبية المغاربية للإعلاميين/ات ومنظمات المجتمع المدني:
دور المرأة والمجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية 2030
نواكشوط، 10 - 14 أفريل 2018

عن الإصـــــدار

يقدم الإصدار ثلاثة مكونات رئيسية لبرنامج «كوثر» المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 للتنمية المستدامة هي التالية :

1 **تقريـر تنمية المرأة العربيـة السـابع - 2019، المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام**

2 **دليل تطبيقي المساواة بين الجنسين في أجنـدة 2030 : مبادرات ميدانية عربية، أنجزتها منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام عن أهداف التنمية المستدامة في أجندة 2030**

3 **التدريـب والتشبيـك : منظمـات المجتمـع المدنـي والإعلاميـن/ات (في دورات مشتركة) من أعضاء شبكة كوثر العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد»**

إلى جانب، إطلاق مسابقة للإعلاميين/ات حول «أجندة التنمية 2030 والنوع الاجتماعي : تحديات المنطقة العربية»[1] ونداءين للباحثين/ات الشبان لبلورة ورقات علمية ودراسات حالة، وكذلك تخصيص نافذة مهمة لموضوع البرنامج في بيت «كوثر» المرجعي حول النوع الاجتماعي والتنمية[2]، تتضمن إصداراته وإصدارات شركائه في المنطقة العربية وخارجها.

تولى تنفيذ هذه الأنشطة فريق عمل كوثر بالتعاون مع شركاء آخرين. وتولى تنفيذ الأبحاث والدليل التطبيقي فريق من الخبراء الذين نتوجه إليهم بالشكر على جهودهم .

ويتضمن هذا الإصدار عرضا موجزا لهذه المخرجات المترابطة.

1. وذلك ضمن الدورة الخامسة عشرة لمسابقة أفضل مقال صحفي والتي تحمل اسم فقيدة الصحافة التونسية والعربية، حول موضوع « أجندة التنمية 2030 والنوع الاجتماعي : تحديات المنطقة العربية» التي ينظمها دوريا مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بدعم من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة-إقليم العالم العربي. وجاءت المساهمات منسجمة والأهداف، فأسندت الجائزة الأولى لمقال «نساء الموصل بعد داعش : من قال إن التحديات وممارسات التنظيم زالت بعد ذهابه» للصحفية سهى عوده من العراق. واسندت المرتبة الثانية للصحفية آية نبيل من مصر عن مقال «الاغتصاب الزوجي جريمة يتجاهلها القانون ويبررها المجتمع»، فيما عادت الجائزة الثالثة إلى الصحفي نبيل دويكات من فلسطين عن مقاله «المرأة الفلسطينية وتحديات الانقسام».

2. http://www.cawtarclearinghouse.org/Site%20Pages/Arabic/Home.aspx

توطئـــة وشكـــــر

منذ اعتماد أجندة التنمية المستدامة 2030 بالجمعية العمومية للأمم المتحدة في شهر سبتمبر/ أيلول 2015، والانطلاق في تنفيذها رسميا يوم 1 جانفي/ يناير 2016، والجهود الدولية والإقليمية والوطنية موجهة نحو التنفيذ الرسمي على المستوى الوطني والتقدم في التنفيذ وحث الحكومات على تقديم التقارير الطوعية.

ومنذ ذلك التاريخ، ونظرا إلى انخراط «كوثر» قبلا في ديناميكية الأهداف الألفية للتنمية وطنيا وإقليميا ودوليا[3]، أدرج أجندة التنمية 2030 ضمن استراتيجيته الخماسية وخصص لها برنامجين قام بدعمهما برنامج الخليج العربي للتنمية «الأجفند» مشكورا. وكان بدا على مركز بحوث وتدريب إقليمي أن يسعى إلى تقديم الإضافة مقارنة بالمجهودات الإقليمية التي تبذل للغرض. فجاء البرنامج الأول مهتما بـ «المرأة العربية وأجندة 2030 في الإعلام المحلي» المنجز سنة 2017 في ستة بلدان عربية[4] والذي أفضى إلى نتائج عديدة من ضمنها «عدم معرفة الإعلاميين المحليين ولا الناشطات على المستوى المحلي بأجندة التنمية 2030». واستنادا إلى الزخم المعرفي الذي أفرزه البرنامج الأول، صمم الثاني للنظر، وبصفة أعمق، في دور منظمات المجتمع المدني والإعلام في الربط بين برامجهم وأجندة 2030 من ناحية، وفي إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامجهم، أيا كان الهدف الذي يعملون عليه من ضمن الأهداف السبعة عشرة التي جاءت بها الأجندة، من ناحية أخرى.

ويأتي ذلك انسجاما وتمشي كوثر الاستراتيجي «الرافض» الاقتصار على الهدف الخامس للأجندة والناص على «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات»، وكأن بقية الأهداف المتحدثة عن الفقر والتعليم والبيئة وغيرها (انظر قائمة الأهداف في الملحق)، لا تمت لأوضاع المرأة بصلة، أو أنها تشملها جزئيا.

انطلق العمل على البرنامج الثاني حال الانتهاء من الأول سنة 2017، في إطار برنامج مندمج جمع بين الجانب المعرفي والجانب التدريبي، إضافة إلى المناصرة وتوعية الإعلاميين/ات بضرورة الاهتمام بأجندة 2030 خاصة لجهة إيلاء الأهمية الضرورية بالأهداف الواردة فيها.

ولا يمكن الحديث عن أجندة التنمية المستدامة 2030 وتفكيك أهدافها ومقاصدها وتنفيذها ومتابعتها في المنطقة العربية دون أن يستوقفنا المنعرج التاريخي الذي حدث فيها منذ سنة 2011 والذي وصف «بالربيع العربي[5]». فهذا الأخير «زلزل» – ولعله يزال بالنظر إلى ما يحدث في السودان والجزائر[6] إلى حدود اليوم- المنطقة في اتجاهات عديدة

---

3. قامت تجربة أهداف الألفية في المنطقة العربية على شراكة تأسيسية فعلية دامت 5 سنوات (2008-2005) بين الأمم المتحدة ممثلة بالمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وشبكات إقليمية للمجتمع المدني وطنيا وإقليميا، وكوثر، اندرجت في إطار عالمي أوسع. نفذت الجهات الأربعة ورشات التدريب وبناء القدرات، وإنتاج المواد التدريبية، في سياق عالمي ضمن برنامج محور الأمية الإحصائية statistical literacy program الذي كان ينفذ في مختلف مناطق العالم ويدار من نيويورك مع دور أساسي لمكتب تطوير السياسات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هناك. وكانت مساهمة المنطقة العربية فعالة. فقد نفذت دورة التدريب الأولى عالميا من أجل اختبار المادة التدريبية، التي كان يجري إعدادها عالميا، في تونس وأشرف عليها برنامج محو الأمية الإحصائية، كما شارك خبراء من المنطقة في إعداد الأدلة التدريبية العالمية. ساهم كل ذلك في إطلاق مسار عمل ثلاثي جمع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية ووسائل الإعلام سنة 2005 مع دورة التدريب الأولى التي نظمت ونفذت من قبل الشبكة العربية وكوثر بالتعاون مع الفضاء الجمعوي في المغرب، والتي أطلقت بدروها مسار إعداد الدليل التدريبي العربي، من قبل فريق خبراء عربي بالشراكة بين كوثر والشبكة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. استخدم على نطاق واسع لتنفيذ أكثر من 12 ورشة تدريب طالت 20 دولة عربية، و230 مشاركة ومشارك. وقد قام «كوثر» بإعداد تقرير تقييمي لهذا المسار، بناء على طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورفع إلى نيويورك لتوثيق هذه التجربة.
4. لبنان ومصر وتونس والسودان والسعودية وفلسطين
5. انطلق باحتجاجات تونس 17 ديسمبر 2014/2010 جانفي/يناير 2011 وأطلقت عليه تسمية الربيع العربي التي نستخدمها هنا بمعناها المحايد
6. عرف البلدان سنة 2019 تغييرا في الأنظمة القائمة ولا زالت الاحتجاجات متواصلة لإرساء نظام عادل وديمقراطي

لم تتوقف عند إزالة أنظمة واستبدالها بأخرى، بل تجاوزتها إلى حروب ونزاعات مدمرة في أكثر من بلد، وعلى كافة المستويات. ولم يتسن للمنطقة العربية اختبار تأثيرات تحدياتها القديمة - الجديدة ولا المستجدة منها بفعل الحروب، حتى وجدت نفسها أمام اختبار أجندة التنمية المستدامة 2030 لتضيف متطلبات، يصعب موضوعيا تحقيقها في منطقة تعرف بلدانها دونما استثناء تداعيات الحروب والمراحل الانتقالية التي فرضتها الأحداث السياسية عليها.

لقد بذل الخبراء والخبيرات المشاركون في مكونات البرنامج الثلاثة، وكذلك أعضاء فريق «كوثر» جهودا كبيرة في إنجازه، وفق مقاربة مختلفة عن تلك التي اعتمدت في برامج سابقة بأن تم تنزيل الأجندة 2030 في واقع عربي يتسم بالتغيرات السريعة التي شملت كل الفاعلين في التنمية، بما فيهم منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. ويتقدم إليهم مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بخالص عبارات الشكر وكذلك لأعضاء شبكته العربية للتنمية والنوع الاجتماعي «أنجد» على تفاعلهم ومشاركتهم وثقتهم في المركز بالانخراط في برنامج جديد إلى حد ما في المنطقة العربية، ذلك الذي يقارب أجندة 2030 من مدخل المجتمع المدني والإعلام للبحث في المساواة بين الجنسين فيها. وأخيرا وليس آخرا، لا يمكن المرور دون شكر المؤسسات التي طعمت البرنامج بدراسات حالة و/أو بمعطيات كانت من الأهمية بمكان، أو أنها كانت شريكا لنا في تنظيم الدورات التدريبية، أحد مكونات هذا البرنامج. ونخص بالذكر هنا شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، وقد رافقنا القائمون على هاتين المؤسستين في المسار برمته، بحثا وتدريبا وتشبيكا.

وشكر كبير لبرنامج الخليج العربي للتنمية، داعم «كوثر» وشريكه الرئيسي في تنفيذ البرنامج، حيث يتنزل موضوعه في صلب اهتمامات الأجفند بأجندة التنمية المستدامة 2030. فعندما أطلقت الأمم المتحدة هذه الأجندة كان الأجفند قد قطع أشواطا هامة في معظم قضاياها وأهدافها. فهو عمل ولازال، ضمن خمسة محاور كبرى تتمثل في مكافحة الفقر وتنمية الطفولة المبكرة وتمكين المرأة والتعليم وتنمية المجتمع المدني. كما تعتبر جائزة أجفند الدولية لمشاريع التنمية البشرية الريادية التي تأسست في العام 1999 منطلقا لبعث مشاريع تنموية رائدة قابلة للتوسع في مجتمعاتها أو للتعميم في مجتمعات أخرى مشابهة. ومنذ العام 2017 ارتبطت موضوعات الجائزة بأهداف التنمية المستدامة 2030، كحماية البيئة من خلال المشاركة المجتمعية، ترشيد استهلاك المياه ودوره في حماية البيئة، ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع...

د. سكينة بوراوي
المديرة التنفيذية «كوثر»

الكويت
كوتـــر
التدريبيـة للإعلاميـــن/ات
ات المجتمـــع ا
جـي حـــول
تمع المدني
ف أهـــداف
دامـة 2030
ير 2019

شكـــر وتقديـــر

يتقدم «كوثر» بالشكر والتقدير إلى جميع الأطراف والمؤسسات والأفراد الذين ساهموا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنجاز هذا البرنامج المتكامل، ونخص بالذكر:

- برنامج الخليج العربي للتنمية «الأجفند» لدعمه كل مكونات ومخرجات برنامج «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 للتنمية المستدامة : دور المجتمع المدني والإعلام».
- فريق البحث المركزي لتقرير تنمية المرأة العربية السابع «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 للتنمية المستدامة : دور المجتمع المدني والإعلام» (أنظر/ي ملحق 1) وكذلك الباحثين/ات المشاركين في نداء المساهمة بورقات (أنظر/ي ملحق 2).
- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، شريكنا. وقد رافقنا القائمون عليها في المسار برمته، بحثا وتدريبا وتشبيكا.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا، الوحدة المعنية بأجندة 2030، لاستفادة معدي الدليل التطبيقي : المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : مبادرات ميدانية عربية من الأشكال البيانية والعروض التي أنتجتها وحدة أجندة 2030 في الاسكوا، لاسيما في ما يتعلق بعرض مضمون الأهداف الـ 17 الواردة في الدليل التطبيقي.
- معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، الذي أجاز لمعدي الدليل التطبيقي استخدام أمثلة من تجارب تم توثيقها لصالح مشروع المعهد عن دور المجتمع المدني في البلدان العربية بعنوان «كسر القوالب : الناشطون في المجتمع المدني يؤثرون في صنع السياسات في العالم العربي».
- أعضاء شبكة أنجد من المنظمات، والأفراد الذين قدموا تجارب وأمثلة، استخدمت في التقرير وفي الدليل التطبيقي (أنظر/ي ملحق 3).
- كل الجمعيات والأفراد الواردة تجاربهم في الدليل التطبيقي : المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : مبادرات ميدانية عربية والذين وجدنا منهم كل التعاون في توفير المعطيات وتجاوبوا مع نداء التجارب الذي أعلن عنه «كوثر».
- فريق المتابعة المكون من أديب نعمة (لبنان) واعتدال مجبري وأحمد عبد الناظر ولبنى النجار (كوثر) هيام قعلول، متابعة الإخراج الفني.

المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 :
دور المجتمع المدني والإعلام

اتسم مسار الإعداد بمقاربة تشاركية انطلقت من نواة من فريق كوثر ومستشارين أعضاء في شبكته العربية للتنمية والنوع الاجتماعي «أنجد»، لمناقشة الفكرة الرئيسية والمقاربة، لتتسع إلى مساهمين آخرين، أفرادا ومؤسسات، إن بعنوان الشراكة أو مساهمة في نداء المشاركة بورقات حول الموضوع، تم اختيار 11 ورقة منها من ضمن 30 توصل بها المركز.

وتبنى أعضاء الفريق منذ البداية، فكرة المقاربة التكاملية والتوازن بين التناول المباشر للقضايا ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وما يتصل بها من أهداف ومقاصد مباشرة في أجندة 2030 من جهة، وإدماج بعد النوع الاجتماعي بشكل أفقي في مجمل التقرير في الوقت عينه، مع التركيز على البعد الثقافي والإعلامي ودور المجتمع المدني كفاعل رئيسي في التنمية. وكان هناك حرص أن يكون التقرير متوازنا في مضمونه بين تناول المفاهيم والأطر النظرية، وتحليل الواقع والسياسات والفاعلين. فتم تضمنيه ما يكفي من الأمثلة والتجارب التي من شأنها إضفاء مصداقية على التحليل وإعطاء إشارات إلى نماذج من التجارب التي تحتوي قدرا من النجاح، أو أنها تتضمن دروسا يمكن الاستفادة منها من أجل تحسين تدخل منظمات المجتمع المدني والإعلاميين بما هما فاعلين تنمويين هامين.

مضمـــون التقريـــر

يتضمن التقرير تمهيدا و6 فصول، وخلاصة وتوصيات على النحو التالي :

- مضمون التقرير ومسار الإعداد
- **الفصل الأول :** تحديات التنمية في البلدان العربية
- **الفصل الثاني :** أجندة 2030 ومنظور المساواة بين الجنسين
- **الفصل الثالث :** الحرب والنزاعات وأثرها على وضع المرأة
- **الفصل الرابع :** المجتمع المدني بعد الربيع العربي : أسئلة جديدة
- **الفصل الخامس :** التنمية المحلية : تجارب ميدانية
- **الفصل السادس :** الإعلام والمرأة وأجندة 2030
- **الفصل الختامي :** المساواة بين الجنسين والثقافة وأجندة 2030

مضمون التقرير ومسار الإعداد، هو تقديم للتقرير لربطه بأجندة 2030 مع توضيح الإطار المفهومي المعتمد للتنمية المكون من خمسة أبعاد مقابلة للمجالات الخمس الرئيسية الواردة في أجندة 2030، وشدد على أهمية الانطلاق من واقع مجتمعاتنا وبلداننا في عملية التفكير والتحليل وتكييف الأجندة العالمية. وقد بين منذ البداية اعتبار **مقاربة موضوع التنمية والتحول المجتمعي وأجندة 2030 من منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، معيارا حاسما في نجاح العملية التنموية برمتها.**

يتناول **الفصل الأول التحديات التنموية الرئيسية في المنطقة** انسجاما مع إعطاء الأولوية للواقع المعيش. وفي هذا الصدد، حصل استعراض مكثف للتحديات وجرى التركيز على عدد منها مصنفة إلى فئتين : الأولى هي التحديات الهيكلية والمزمنة بما فيها التحديات السياسية والاقتصادية/الاجتماعية المرتبطة بتوجهات العولمة، وتحدي الفقر واللامساواة، لاسيما في ضوء ما كشفته دراسات حديثة أن المنطقة العربية هي من أكثر مناطق العالم لا مساواة. وتم التوقف بشكل خاص عند التحديات المرتبطة بالديموغرافيا، خاصة تلك المرتبطة بفئات الشباب وكبار السن وكذلك الحراك السكاني من منظور تنموي. وتطرقت الفئة الثانية من التحديات، إلى تلك المستجدة (وبعضها هيكلي أيضا)، مركزا على مستوى التفكك المجتمعي الناجم عن الحروب والنزاعات، ومسارات التحول بعد 2010، والآفاق المستقبلية المتعلقة بحل النزاعات القائمة والتوجه نحو إعادة الإعمار، إضافة إلى التحدي المتعلق بالإحصاءات. وأبرز الفصل **الترابط العضوي بين القضايا والأبعاد التنموية والمبادئ الناظمة للعمل التنموي، مثل ترابط تمكين المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة بالإصلاح السياسي أو الترابط بين الفقر واللامساواة والسياسات الاقتصادية.**

خصص **الفصل الثاني للمساواة بين الجنسين وأجندة 2030 ومسار التنمية.** وعالج القسم الأول من هذا الفصل واقع المساواة بن الجنسين وتمكين المرأة من منظور المؤشرات المحددة ومن منظور الديناميات. ولوحظ وجود مؤشرات على تقدم قطاعي هنا أو هناك، كما لوحظ وجود دينامية تقدم في بعض البلدان، إلا أن **الدينامية الغالبة كانت تتميز بالركود والبطء، إن لم يكن بالتراجع.** تضمن هذا الفصل أيضا عرضا مفصلا لمقاربة أجندة 2030 لمسألة المساواة بين الجنسين، والربط بين الهدف الخامس (عن المساواة بين الجنسين) والهدف العاشر (عن المساواة بشكل عام) وباقي الأهداف؛ كما تناول بالتفصيل الهدف الخامس ومقاصده ومؤشراته. وخلص الفصل، إلى أن **المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (ما ينص عليه الهدف الخامس للتنمية المستدامة) تحتل أهمية كبيرة في أجندة 2030، وهي أهمية استثنائية في البلدان والمجتمعات العربية** لجهة الأوضاع التي تعيشها ولجهة ضرورة العمل على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع الأهداف. وتبين من متابعة الجدل السياسي والإعلامي، وحتى السجال الدستوري والقانوني، أن بعض نقاط الخلاف الرئيسية طالت جوانب ذات بعد سياسي – ثقافي إن صح التعبير، مثل المساواة بين الرجال والنساء وحدود حرية المرأة ودورها، أو مسألة مصادر التشريع.

ينقلنا **الفصل الثالث** إلى **واقع الحروب والنزاعات في المنطقة العربية وأثرها على المرأة والتنمية.** وهنا تم عرض لأوضاع البلدان التي تواجه حالات متطرفة من العنف وأمثلة عن وضعها وأثر ذلك على المجتمع والنساء، من فلسطين إلى العراق وسوريا واليمن...الخ. وتضمن هذا الفصل أيضا دراسة حالة موسعة عن المشاركة السياسية للمرأة في غزة حللت الأسباب المتداخلة التي تحد من المشاركة، بدءا من الاحتلال وصولا إلى الانقسام السياسي والثقافة البطريركية – الذكورية. وغزة، على الرغم من خصوصيتها، تشكل نموذجا لهذه العوامل المتداخلة المشتركة بين كل المجتمعات العربية، لاسيما التي تعيش حالات حرب ونزاعات داخلية معممة. وتبين من خلال هذا الفصل، **أن ترابط السلم والأمن مع التنمية شكلت مسألة محورية في أجندة 2030**، خلافا لما سبقها من أجندات تنموية رغم أنه كان حاضرا على الدوام في الفكر التنموي ومنظومة حقوق الإنسان، كما في الأجندات التنموية العالمية التي أقرتها القمم العالمية في التسعينيات، وكذلك في أهداف الألفية على الرغم من عدم ترجمة ذلك في أهداف ومقاصد محددة حينها. كما بين الفصل في ذات الوقت، المرأة كضحية مستهدفة بجميع أشكال العنف في مناطق الحروب والنزاع، ودورها في جهود فض الصراع وإحلال السلام في أكثر من بلد.

تناول **الفصل الرابع الجديد في المجتمع المدني بعد الربيع العربي.** وانطلق الفصل بتحليل طبيعة الحراك الشعبي عام 2011، ودور المنظمات المدنية القديمة والجديدة فيه، وانتقل إلى طرح الأسئلة التي استجدت في ضوء ذلك، التي اقتضت قيام المجتمع المدني بأدوار جديدة لم تكن لها أولوية في الحقبة السابقة. وتضمن هذا الفصل أمثلة كثيرة عن الحركات الجديدة في مصر ولبنان والمغرب وتونس. وتوصل الفصل إلى «نمذجة» لأشكال من التحرك الجديدة تعبر عن **1. تطور المجتمع المدني في تعايش وتفاعل بين الأشكال التقليدية من المنظمات والحركات الجديدة 2. بروز حركات جديدة في دور تحويلي 3. استجابة بعض المنظمات – بما في ذلك التقليدية والنقابية – لمهام جديدة.**

خصص **الفصل الخامس** لتناول **تجارب ميدانية في التنمية المحلية** استنادا إلى عرض تجارب شكلت الجسم الأكبر منه. وثمة هنا أمثلة عن دور المرأة في إدارة الموارد الطبيعية على المستوى المحلي، لاسيما إدارة المياه وملكية الأرض، والمرأة في التنمية الريفية والعلاقات والأدوار بين النساء والرجال في مجتمع محلي ذكوري. وخلص الفصل إلى أن التنمية المحلية ليست تبسيطا للتنمية ولا **الالتزام بأجندة 2030 يعني أن نفرض نموذجها النظري على عمل الفاعلين المحليين والناس.**

أتى **الفصل السادس** مخصصا **للإعلام والمرأة وأجندة 2030**، نظرا لما تطرحه من تحديات متجددة على وسائل الإعلام عامة والمحلية منها على وجه الخصوص، باعتبارها أجندة تحويلية، على الرغم من أنها لم تول الإعلام أهمية تذكر، ما عدا لجهة الجانب التسويقي. **فالطابع المعقد نسبيا لأجندة 2030 يجعل من طرح القضايا والمسائل المرتبطة بالأجندة ومناقشتها وتحويلها إلى مادة إعلامية موجهة للجمهور العريض مسألة صعبة**، أو أنها تتطلب بذل جهد أصيل من أجل تبسيط مضمونها، دون إفراغها من محتواها التغييري، وهو أمر لا يزال محدودا. ويجعل غموض المفاهيم الخاصة بأجندة 2030 لدى الإعلاميات والإعلاميين، حسب ما خلص إليه هذا الفصل، إلى تناولها انتقائيا، حيث تركز المواضيع ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة على عدد محدود من الموضوعات دون الإشارة إلى ترابط هذه الموضوعات بأهداف التنمية المستدامة.

وجاء **الفصل الختامي بعنوان المساواة بين الجنسين والثقافة وأجندة 2030**، متضمنا تحديات وخلاصات التقرير والتوصيات.

الخلاصـــات

1. إن أجندة 2030 تشكل إطارا كونيا للسياسات التنموية صالحا لجميع الدول إن أرادت استخدامه. ويتوقف هذا الاستخدام الفعال والناجح، إلى حد كبير على فهم الأجندة بشكل نقدي، والالتزام بمبادئ عدم التجزئة والترابط والتكامل والتوجه المتسق نحو تحقيق تنمية لا تستثني أحدا وتلتزم بمقاربة حقوق الإنسان من جهة أولى؛ كما تتطلب إعادة انتاج الأجندة في صيغة خطط وطنية عامة، وقطاعية ومحلية عند الاقتضاء، متلائمة مع الواقع التنموي لكل بلد بشكل ذكي وخلاق. شكل يتم وفقه تلافي التقليد والاستنساخ والترويج الشكلي للأجندة بدل التركيز على المضمون أيا كانت التسمية، وردم الهوة بين النصوص والواقع الفعلي الذي يتجلى في السياسات وفي الحياة اليومية للناس.

2. إن مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تشكل ركيزة أساسية لأجندة 2030 ومعيارا وشرطا لنجاح العملية التنموية برمتها، لاسيما في البلدان والمجتمعات العربية، نظرا لانطباع النظام السياسي وبنيان السلطة بالطابع البطريركي - الذكوري. وينطبق ذلك على أجندة 2030، حيث أن التقييم الإجمالي العام لمدى النجاح أو الفشل في تحقيق هذه الأجندة العالمية وصيغها الوطنية، يتوقف بدرجة كبيرة على مدى التقدم في سد الفجوة بين الجنسين وكبح الديناميات التي تعيد إنتاجها واستمرارها وتوسعها.

برزت من خلال التقرير خلاصات تخص كل فصل :

أ- تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بين الخطاب المزدوج حد التناقض في اعتماده في ذات الوقت الحقوق الكونية من ناحية، والتشبث بالخصوصية الثقافية من ناحية أخرى، وتشدد على مقاربة التنمية وأجندة 2030 من منظور حقوق الإنسان، وجعل قضية المساواة بين الجنسين معيارا أساسيا لنجاح التنمية في مجملها.

ب- تتعرض إلى دور المجتمع المدني والحاجة الماسة إلى الحوار مع الحكومات والأطراف التنموية الأخرى، وأهمية التشبيك الأفقي بين مختلف فئات منظمات المجتمع المدني لاسيما النقابات والحركات الجديدة. كما شملت اللامركزية باعتبارها توزيع المسؤوليات بما يعزز دور السلطات المحلية والسلطة المركزية على حد سواء، فتعزيز الأولى لا يعني إضعاف الثانية.

ت- تتناول أهمية البعد الثقافي، وضرورة وضع استراتيجية عمل ثقافية من أجل التنمية، وتحقيق المساواة بين الجنسين بشكل خاص.

ث- تهم دور وسائل الإعلام التحويلي/التغييري والحقوقي، خاصة على المستوى المحلي في نجاح التنمية المستدامة المحلية وكل ما يتصل بكسر الصور النمطية وتغيير البعد السلوكي للأفراد.

3. إن الترابط العضوي بين المفاهيم التنموية ومنظومة حقوق الإنسان أمر ضروري وأساسي، وهو في صلب ترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي في فهم واستخدام أجندة 2030، بما فيها إدماج لبعد المساواة بين الجنسين في مجمل أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها بشكل نقدي ومستند إلى واقع البلدان والمجتمعات وأولوياتها. يلي ذلك، اختيار المؤشرات الحساسة للأدوار الاجتماعية الملائمة التي ترصد الفجوة بين الجنسين وآليات إنتاجها. والمؤشرات الحساسة للأدوار الاجتماعية تتجاوز مسألة تفصيل البيانات حسب الجنس – وهذا أمر ضروري – إلا أنه يتطلب جهدا خاصة من الجهات الإحصائية وصانعي السياسات والهيئات والخبراء المعنيون بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تحديد الصيغ المناسبة للمقاصد والمؤشرات الملائمة لقياس التقدم حيث يجب.

4. إن استراتيجيات عمل المجتمع المدني، لاسيما المنظمات التنموية والنقابية والحقوقية والنسوية، يجب أن تنبثق مما سبق، حيث أن أي تقدم حقيقي ومستدام لا يمكن أن يتحقق تسللا، بل يتطلب وضع استراتيجية عمل متعددة المستويات (من العالمي إلى المحلي) وشاملة لكل الأبعاد (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية)، وتغطي الآجال المباشرة والمتوسطة والبعيدة في آن.

التحديـــــات

1. التحديات الثلاثة الأكثر أهمية التي تعيق التنمية في البلدان العربية هي مثلث الحروب – ضعف أو غياب الديمقراطية – الثقافة البطريركية والذكورية. لذلك على المجتمع المدني أن يأخذ بعين الاعتبار في استراتيجياته هذه التحديات، التي تشكل مثلثا مترابط الأضلاع بشكل عضوي. فالحروب والنزاعات والتطرف والإرهاب تشكل ذريعة للتراجع عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والديمقراطية ومتطلبات الحوكمة الرشيدة، لاسيما المشاركة وضمنها مشاركة فعلية للنساء وللمجتمع المدني، كما أن هذا الثنائي يساهم بدوره في إنتاج ثقافة متشددة وإقصائية وتعيد إحياء الأفكار الماضوية التمييزية ضد المرأة (وفئات اجتماعية أخرى) ويساهم في تقليص دورها – لاسيما القيادي – فيحرم المجتمع والدولة والمسار التنموي من مساهمتها الحاسمة في تقدم المجتمع والدولة.

2. لقد بينت الوقائع وتحليل مسارات تطور البلدان العربية والصراعات التي اخترقتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وجود ترابط قوي جدا بين تنامي خطر الانزلاق إلى الحروب والعنف والتطرف وبين الموقف من المرأة وحقوقها. فالتمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها وتوسع ممارسة العنف ضدها والتنظير لقبوله اجتماعيا وثقافيا، هو من الإشارات المبكرة للذهاب نحو النزاع المجتمعي والحروب والتطرف، ومعالجة التمييز والعنف ضد المرأة ومقاومة مرتكزاته الثقافية والاجتماعية هو بمثابة تحصين للمجتمع من خطر الحرب والتطرف. كما أنه معيار لنجاعة وسلامة الحلول السياسية المطروحة وخطط إعادة الإعمار.

3. تقدم بطيء ومرتبك وغير مستقر في تحقيق المساواة بين الجنسين مع تأثير لديناميات التراجع والتمييز، والتنظير للتمييز باستخدام كل الأدوات السياسية والمؤسسية والثقافية المتاحة، مع استثناءات قليلة.

4. بروز حالة استقطاب حادة في الخطاب ومنظومة المفاهيم وفي المواقف بين الفئات الاجتماعية والتيارات المختلفة: ففي حين كان الميل العام هو تقدم كتلة اجتماعية وسطية وكبيرة في المجتمع بشكل متدرج نحو منظومة قيم ومفاهيم وممارسات تحد من التمييز ضد المرأة والنظرة الدونية إليها، يواكبها انتشار التعليم وتوسع المشاركة في قوة العمل والتحضر وانتشار قيم المساواة والانفتاح على الثقافات...إلخ؛ فإن الوضع الحالي يتميز بدرجة كبيرة من الاستقطاب حيث تتراجع فعالية الكتلة الوسطية هذه. وتتوسع في المقابل حالة التنافر بين فئات تتبنى مواقف تمييزية واضحة مدعمة بمنظومة قيم ومفاهيم ومؤسسات ذات طابع محافظ بشدة ومستندة غالبا إلى تأويل ديني، وبين فئات تذهب في موقفها إلى حدود أكثر تباعدا وجذرية في طرح قضية المساواة والحقوق بشكل مناقض تماما للتوجهات المحافظة.

5. اتخاذ قضية المساواة وتمكين المرأة ومكانتها، بعد الربيع العربي، أبعادا شاملة ومرتبطة عضويا بالتحول السياسي والمجتمعي سواء بالاتجاه السلبي أو الإيجابي. فمن جهة أولى، جرى استخدام إقصاء المرأة عن المجال العام من خلال العنف الجسدي في الشارع أو من خلال الإيديولوجيات وتسخير وسائل الإعلام ووسائل إنتاج وتعميم القيم من أجل إعاقة التحول الديمقراطي؛ ومن جهة ثانية أصبحت قضية المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة قضية أولى في الإصلاح الدستوري والقانوني والثقافي، وقضية أولى في نشاط المجتمع المدني بشكل عام، بما في ذلك المنظمات الحقوقية والنسائية والنسوية.

التوصيـــــات

أ- **عدم الالتفاف على المقاربة التكاملية** : أي محاولة عزل قضية المرأة عن مجمل مسار التحول المجتمعي بما فيه البعدين السياسي والثقافي. يمكن أن يتخذ ذلك شكل عزل الهدف الخامس للتنمية المستدامة عن غيره من الأهداف (لاسيما الهدف العاشر[7] ومبادئ عمل الأجندة المستندة إلى منظومة الحقوق). ويمكن اعتبار التشديد على الترابط والتعامل مع الهدفين الخامس والعاشر كأنهما ثنائي متكامل بالترابط مع باقي الأهداف، والتشديد على الالتزام بالمبادئ الواردة في الديباجة والإعلان، بالإضافة إلى إدماج القضايا الرئيسية التي تعبر عنها الأهداف في صلب خطط العمل الوطنية لتحقيق المساواة وعدم حصرها بالهدف الخامس فقط، يمكن اعتباره بمثابة الاستراتيجية المضادة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

ب- **الابتعاد عن تجزئة الهدف نفسه والفصل بين مقاصده** : وقد يتخذ الاجتزاء استراتيجية مشابهة لما حصل مع الهدف الثالث من أهداف الألفية الذي نص مقصده الوحيد على المساواة في التعليم، فوقع اعتبار أن تحقيق المساواة في التعليم هي إنجاز الهدف الثالث بأكمله. وبالنسبة إلى الهدف الخامس للتنمية المستدامة، يجب مواجهة أي سياسة انتقائية تختار بعضا من المقاصد (والمؤشرات) والاكتفاء بها في الخطط الوطنية أو استراتيجيات الهيئات الوطنية المعنية بقضايا المرأة أو منظمات المجتمع المدني المعنية. فلا يكفي أن تحقق تقدما في مقصد واحد وأن يتحسن مؤشر محدد من أجل تحقيق الهدف الخامس لذلك يجب التشديد على ضرورة التقدم في مجمل المجالات الرئيسية التي تشكل مسار المساواة وتمكين المرأة والتي عبر عنها الهدف الخامس بكليته (ومجمل الأجندة).

ج- **التركيز على السياسات بدل المشاريع** : فغالبا ما تقوم الاستراتيجية المعتمدة على إغراق عملية تقييم الإنجاز والتقدم المحقق بإعداد المشاريع والتمويل وتنوع الجهات المانحة وعدد المستفيدين والمستفيدات من المشاريع؛ أو التركيز على نجاح الحملات المحددة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وعلى إجراءات مؤسسية أو تعديلات قانونية في بند واحد أو بنود قليلة من التشريع، على حساب تقييم مجمل المسار. والرد على ذلك يكون في التشديد على تقييم المسار الإجمالي لوضع المرأة وعلى تقييم السياسات العامة التي لها الدور الحاسم في التقدم، مع التركيز على أثرها التحويلي.

---

7. «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها».

د- **تنويع الاستراتيجيات وعدم السماح باختزال النضال من أجل المساواة بالإجراءات الجزئية** : فالأسلوب المعتمد هنا في غالب الأحيان يتثمل في اضطرار الحكومات والتيارات المحافظة للقبول بتعديل قانوني ما نتيجة حملة وطنية أو إقليمية أو تحت ضغط شعبي أو ضغط المجتمع المدني. ويمكن أن يترافق ذلك أحيانا، مع ضغوط دولية ومع سعي المسؤولين إلى تحسين صورة الحكومة إزاء الرأي العام (مثلا عدة دول عربية استجابت لحملات وطنية وأدخلت تعديلات أو أقرت تشريعات في فترات متقاربة في موضوع مكافحة العنف الموجه ضد النساء، أو إلغاء المادة التي توقف ملاحقة المغتصب الذي يتزوج المغتصبة، أو إجازة منح الأم الجنسية لأولادها...الخ)، إلا أن ذلك لا يجري دائما في سياق منهجي يعبر عن التزام الحكومة بالمساواة والتمكين على كل المستويات (مع استثناءات في بعض الحالات في بعض البلدان). وعلى الرغم من أن هذه التعديلات تكون مفروضة بسبب نضالات المرأة والمجتمع المدني عموما، إلا أنها تستخدم من أجل تنفيس الاحتقان وتحسين الصورة، ودفع الحركة النسوية والحقوقية للبقاء ضمن استراتيجية المطالبة بإصلاحات معزولة، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا، ويعطل اللجوء إلى استراتيجيات أخرى تترجم متطلبات الإصلاح المؤسسي والتشريعي الشامل. والرد على ذلك، يكون بتنويع الاستراتيجيات وعدم السماح باختزال النضال من أجل المساواة بالإجراءات الجزئية واستنزاف جهود المجتمع المدني.

هـ- **عدم عزل قضية المرأة عن اعتماد سياسات تنموية متسقة** : ويمكن أن يتخذ ذلك شكل التفاعل مع مطالب الحركة النسوية ومطالب الجمعيات النسائية التي تختص بالنساء كفئة من منظور ضيق، وإدخال الأطراف المعنية في مسارات من النقاش طويلة ومتعرجة، يكون من بين أهدافها توجيه الانتباه عن متطلبات رئيسية للنهج التنموي في مجالات عامة تشمل الجميع. على سبيل المثال، يمكن إطلاق حوارات حول نظم المساعدة للنساء ربات الأسر، في حين يغفل بالكامل البحث في نظام شامل للحماية الاجتماعية على أساس منظور الحق (من ضمنها مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية). والرد يكون بالالتزام بالترابط الموضوعي بين ما هو خاص وفئوي وبين ما هو عام ويشمل الجميع، بما في ذلك الاجراءات التكميلية الخاصة بهذه الفئة المحرومة أو المهمشة أو تلك.

و - **إيلاء الجانب المجتمعي والثقافي لقضية المساواة** أهمية قصوى : فقد جاء البعد الثقافي ضعيفا أصلا في الأجندة التنموية العالمية، مقارنة بالأبعاد الأخرى. وقد ورد جزئيا في المقصد الرابع من الهدف الخامس للتنمية المستدامة الذي يتعلق بتقييم العمل الرعائي، وتوفير متطلبات ذلك، ومن ضمنها تقاسم الأدوار داخل الأسرة. تطال هذه النقطة الأخيرة التقاليد والعادات بما لها من طابع ثقافي. ولا يحظى هذا المقصد الرابع بالاهتمام الذي يستحق، ويمكن أن يجري تجاهله/تغييبه من قبل المتحفظين على مبدأ المساواة بين الجنسين، نظرا لطابعه التحويلي الذي له أثر على النظريات الاقتصادية غير التضمينية السائدة ويتطلب مراجعتها ومراجعة أدواتها؛ ولأنه يفرض سياسات عامة وخطوات عملية محددة في ما يتعلق بتوفير الخدمات التي تتيح تمكين المرأة اقتصاديا ومشاركتها في سوق العمل (دور الحضانة، مرونة دوام العمل)، ولأنه يطال الأسرة بما أنها مجال خاص، وأدوار الرجال والنساء داخلها، الأمر الذي يتطلب تطوير منظومة القيم والعلاقات الأسرية بعيدا عن الأنماط البطريركية والذكورية السائدة المقيدة للمرأة والشباب والأطفال. والتركيز على التحول المجتمعي والثقافي ومن ضمنه المقصد الرابع، يفترض أن يشكل محورا ذا أولوية في استراتيجية المساواة والتمكين في المجتمعات العربية.

التوصيـــات الإجرائيـــة

1. **التوصية الأولى :** المبادرة إلى ترجمة توصية منظمات المجتمع المدني الخاصة بمحور المساواة بين الجنسين في اجتماع بيروت التحضيري إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة عام 2018، والخاص بالتصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز ضد المرأة، إلى استراتيجية مشتركة وخطط عمل للمنظمات النسائية والنسوية، ومنصة شبكات المجتمع المدني الإقليمية والوطنية بمختلف فئاتها.

2. **التوصية الثانية :** تشكيل فريق عمل من شبكات المجتمع المدني المتنوعة من أجل دراسة المقاصد والأهداف في خطة التنمية المستدامة بشكل نقدي من منظور المساواة بين الجنسين، ومن منظور التنوع والدمج، والتنسيق مع الجهات الإحصائية ومراكز الأبحاث من أجل اقتراح تكييف المقاصد والمؤشرات الإقليمية والوطنية، بما يلحظ البعد الجندري والبعد الخاص بدمج ذوي الإعاقة وكل الفئات الاجتماعية.

3. **التوصية الثالثة :** إنشاء منصة حوارية إقليمية من الشبكات العربية لحوار معرفي داخلي حول كيفية استجابة منظمات المجتمع المدني لمتطلبات المرحلة وتحدياتها الاستراتيجية على مختلف المستويات، بما في ذلك اختراق الحواجز بين فئات المنظمات والكامل بين عمل المنظمات النسوية والبيئية والحقوقية والتنموية والنقابات، وكذلك العلاقة مع الحكومات، والعلاقة مع جامعة الدول العربية، ومع المانحين، ومع المنظمات الدولية. ويتضمن ذلك البحث في الإشكاليات الجديدة، لاسيما العلاقة مع البعد السياسي، وإشكالية العفوية والمأسسة/التنظيم، والعمل في ظروف الحرب وهيمنة الفكر المتطرف، والترابط بين المطالب العامة والمتخصصة، والانتقال من الحملات إلى الحركات الاجتماعية والتحركات الشعبية...الخ، وما إلى ذلك من إشكاليات.

4. **التوصية الرابعة :** في ما يخص دور المجتمع المدني في أجندة 2030، البحث العملي في تطوير عمل المنصة الإقليمية لأجندة 2030، وأيضا تطوير استراتيجية عمل متعددة المستويات لمواكبة آليات المتابعة الخاصة بأجندة 2030، لاسيما تحضير التقارير الوطنية، وآلية المنتدى العربي للتنمية المستدامة، والمنتدى السياسي العالمي رفيع المستوى، وأن تتضمن هذه الاستراتيجية مسارا خاصا بالمجتمع المدني بما في ذلك آليات مستقلة لإعداد التقارير الموازية لطرح القضايا من منظور المجتمع المدني، لتكملة الصورة التي تقدمها التقارير الرسمية.

5. **التوصية الخامسة :** في ما يخص دور المجتمع المدني في أجندة 2030، البحث العملي في تطوير عمل المنصة الإقليمية لأجندة 2030، وأيضا تطوير استراتيجية عمل متعددة المستويات لمواكبة آليات المتابعة الخاصة بأجندة 2030، لاسيما تحضير التقارير الوطنية، وآلية المنتدى العربي للتنمية المستدامة، والمنتدى السياسي العالمي رفيع المستوى، وأن تتضمن هذه الاستراتيجية مسارا خاصا بالمجتمع المدني بما في ذلك آليات مستقلة لإعداد التقارير الموازية لطرح القضايا من منظور المجتمع المدني، لتكملة الصورة التي تقدمها التقارير الرسمية.

المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : مبادرات ميدانية عربية

يتمثل المكون الثاني لبرنامج «كوثر» في إعداد دليل تطبيقي : المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : مبادرات ميدانية عربية. والفكرة الموجهة هنا هي تقديم مادة معرفية وعملية للمستخدمين المتنوعين، مع التركيز على منظمات المجتمع المدني والمتدخلين على المستوى المحلي.

يبدأ الدليل بتقديم عام عن أجندة 2030 وكيفية التعامل مع مسألة عدم تجزئة الأجندة وترابط مكوناتها الأربعة وهي : الديباجة والإعلان، وخطة التنمية المستدامة – الأهداف الـ 17 والمقاصد، ووسائل التنفيذ، والمتابعة والاستعراض. والالتزام بوحدة الأجندة وترابطها أمر بالغ حاسم في التخطيط التنموي وفي احترام مفهوم التنمية ومنظومة حقوق الإنسان. وإذا كانت مقتضيات التدخل العملي، سواء في السياسات العمومية، أو على مستوى تدخلات الجمعيات والحركات ومنظمات المجتمع المدني تقتضي التدخل في مجال محدد سواء كان ذلك نطاقا جغرافيا محليا، أو كان تدخلا قطاعيا أو مشروعا ضمن مدى زمني محدد، فإن ذلك لا بد أن يتم في سياق احترام روح الأجندة ومبادئها الموجهة.

وقد شدد الدليل على ذلك في التقديم الذي تضمنه، إذ اقترح أن يتم التعامل مع الأهداف والمقاصد ضمن مجالات أو أبعاد معينة، أشارت إليها أجندة 2030 نفسها في الديباجة (المجالات الخمسة : الناس، الكوكب، الازدهار، السلم، الشراكة)، التي يقابلها الأبعاد الخمسة للتنمية (الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسياسي والثقافي)، حيث التزم الدليل بهذا التحديد لأبعاد التنمية الذي تتبناه اليوم منظمات إقليمية ومنظمات المجتمع المدني، وكان لكوثر شرف المساهمة في التوصل إليه منذ عام 2005.

المصـــدر : صفحة فايس بوك «احميني»

لقد ضمَّنا الأهداف والغايات التي اتفقنا عليها رؤية في منتهى الطموح تقوم على إحداث التحوّل. فنحن نصبو إلى عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز، يمكن أن تنتعش فيه جميع أشكال الحياة. ونصبو إلى عالم خال من الخوف ومن العنف. ونحن نصبو إلى عالم يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان...»

تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام –2030 الديباجة

بعد ذلك، تضمن الدليل شرحا نقديا لكل هدف من الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة، حيث أورد المادة المخصصة لكل هدف، شرح الهدف مع رسومات توضيحية ونص الهدف ومقاصده، ثم عرض لنقاط هامة وبعض النقد، ثم توضيح نقاط التركيز بالنسبة إلى المنطقة، مع سعي إلى توضيح بعد النوع الاجتماعي/الجندري في كل هدف من الأهداف. وبعد هذا العرض النظري والنقدي، يقدم الدليل مبادرة ميدانية أو مثل أو تجربة أو مشروع، تتعلق بالهدف المعني أو أحد مقاصده، من إحدى الدول العربية. وقد تمت تغطية الأهداف الـ 17 كلها بأمثلة مناسبة بمعدل مبادرة واحدة على الأقل لكل هدف، وأحيانا أكثر.

وتمكن الدليل من تغطية 17 دولة عربية، وعدد من التجارب الإقليمية. وهذه الطريقة في عرض الأهداف مع الأمثلة التطبيقية المأخوذة من الحياة الواقعية، تقدم مادة مفيدة وواضحة للمستخدمين، لاسيما المحليين منهم وغيرهم، تمكنهم من فهم أكثر عمقا للهدف، وكيفية ترجمته في العمل الميداني.

ولم يكن مسار الإعداد من السهولة بمكان، فمعظم المنظمات التي توجهنا إليها –وفاق عددها الخمسين- إما أنها لا تربط مجال تجربتها بأجندة التنمية المستدامة 2030، أو أنها تغفل مقاربة النوع الاجتماعي في مجال عملها أو أنها تعمل على الهدف الخامس فقط. وإذا ما توفرت التجربة، فإن توثيقها بدقة يكون ناقصا. ولوحظ خلال مسار إعداد الدليل لدى بعض المنظمات، نقص كبير في التوثيق للتجربة واستخلاص الدروس المستفادة منها. لذلك، يمكن اعتبار الدليل، لجهة المبادرات الواردة فيه عملا تأسيسيا من أجل حث منظمات المجتمع المدني من ناحية والإعلاميين/ات من ناحية أخرى إلى ضرورة توثيق التجارب وإيلاء المرأة فيها، أيا كان مجال العمل أهمية تتماشى وفلسفة أجندة 2030 القائمة على عدم التجزئة.

ونعرض في ما يلي نموذجين من هذا الدليل : الأول هو من المقدمة، والثاني عن الهدف الـ 1 : « القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان».

المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 :

مبادرات ميدانية عربية

المجالات بحسب ديباجة أجندة 2030

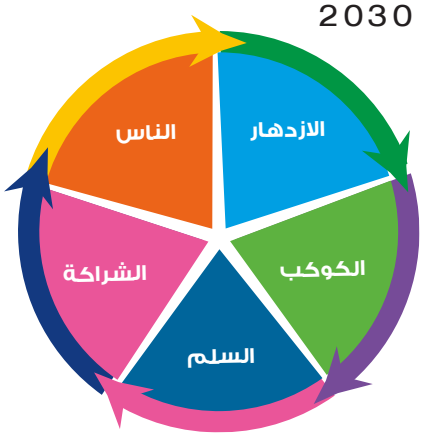

مكونات مفهوم واستراتيجيات التنمية

الديباجة

«تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الازدهار. وهي تهدف أيضا إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح. ونحن ندرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة...وستحفز تلك الأهداف والغايات العمل الذي سيجري على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة في مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض.»

أجنـــدة 2030

تتكون أجندة 2030 من نص قرار الجمعية العامة وهو وثيقة بعنوان : «تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030». وهي تتضمن 5 أقسام : ديباجة، وإعلان، وأهداف التنمية المستدامة الـ 17، ووسائل التنفيذ، وآليات المتابعة. كلها معا تشكل الأجندة العالمية للتنمية، وثمة أهمية خاصة للديباجة والإعلان لأنها توضح الإطار المرجعي وتشكل وحدة الأجندة وأساس ترابطها واتساقها.

أبعـــاد التنميـــة الخمســـة

أبعاد التنمية البشرية المستدامة 5 هي الأبعاد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسياسي والثقافي، وكلها متساوية الأهمية ولا يجوز إغفال أي منها أثناء التخطيط والعمل التنموي. وهذه الأبعاد تقابل المجالات الخمسة الواردة في الديباجة وهي : الناس (الاجتماعي) والكوكب (البيئي) والازدهار (الاقتصادي) والشراكة (وهي أسلوب عمل)، يضاف إليها في مقاربتنا البعد المعرفي - الثقافي الذي غالبا ما يدمج في البعد الاجتماعي، ونورده كبعد مستقل ومساو بأهميته للأبعاد الأخرى.

تكامل مجالات أجندة 2030

في سعينا لفهم أجندة 2030 واستخدامها كإطار لصنع السياسات الوطنية، تبرز صعوبة ناجمة عن العدد الكبير من الأهداف (17) والمقاصد (169) والمؤشرات (232)، حيث أن المطلوب أثناء وضع السياسات والخطط الوطنية الجمع بين الالتزام بوحدة الأجندة وعدم تجزئتها أو اجتزائها من جهة، وبين الأولويات الوطنية والقدرات والموارد المحدودة، وبين العدد الكبير للأهداف والمقاصد.

وتوحي لنا ديباجة الأجندة بطريقة عملية للتعامل مع هذا الواقع من خلال تعدادها للمجالات الخمس، وهي تقترح ضمنا أنه علينا أن لا نتعامل مع كل هدف (ومقصد) بشكل مجتزأ ومعزول عن غيره من الأهداف والمقاصد، بل أن نحاول التفكير في حزمة (أو عدد من الأهداف والمقاصد nexus) بما هو وحدة مترابطة ضمن مجال معين. وبشكل عملي، نقترح أن يتم ذلك وفق الأبعاد الخمسة للتنمية المقابلة للمجالات الأربعة مضافا إليها البعد الثقافي، مع البعد المتصل بالشراكة أيضا، باعتباره أسلوب عمل، وأحد شروط نجاح العمل التنموي. وبهذا المعنى يكون المطلوب التفكير في ألا تغفل الخطط الوطنية أيا من الأبعاد/المجالات الخمسة (أو الستة مع إضافة الشراكة)، وأن نفكر في إعادة تجميع الأهداف والمقاصد في مجموعات مترابطة ضمن كل بعد أو مجال.

القضـــاء على الفقـــر بجميـــع أشكـالـــــه في كـــل مكـــان

الفقـــر : تعريف موسّع

بقي القضاء على الفقر في موقعه بما هو الهدف الأول من حيث الترتيب في أجندة 2030، كما كان في أهداف الألفية. وتجعل طبيعة هذا الهدف منه، محصلة النجاح في مجمل العملية التنموية، لذلك هو يرد دائما في الديباجة والإعلان وفي الأسباب الموجبة لأي خطة تنموية باعتباره مؤشرا على نجاح التنمية برمتها.

من جهة أخرى، حصل تقدم وتوسع في صياغة هذا الهدف في الأجندتين العالميتين المتعاقبتين. ففي حين كان هدف الألفية الأولى يركز على تعريف ضيق للفقر ويحصر الهدف بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، والمقياس هو خط الفقر الدولي بدولار في اليوم للفرد، فإن هدف التنمية المستدامة، وسع المقصود بالفقر. وأصبح بذلك يشمل تعريف الفقر والحرمان بأبعاده المتعددة وبمعناه الواسع، كما أنه - يربطه بالهدف الـ 10 الخاص بالمساواة - يعني أيضا لحظ مفهوم الفقر النسبي، الأمر الذي يجعل من الهدف الأول شاملا لكل البلدان مهما كان مستوى التنمية فيها. وفي ذلك اختلاف عن هدف الألفية الأولى، الذي كان ينطبق فعليا على الدول الأقل نموا فقط. ولم يكن الأمر انتقالا شكليا، بل له تأثير عميق على كيفية مقاربة القضاء على الفقر، والسياسات التي تحقق ذلك، وعلى وسائل القياس ومؤشراته. كما أن الإشارة في صياغة الهدف إلى تعبير «في كل مكان»، هو للتأكيد على أن هذا الهدف وطني، وأنه لا يكفي تحقيق انخفاض في نسب الفقر عالميا، كما حصل خلال مرحلة أهداف الألفية حيث أن الهدف العالمي تحقق (نظريا ورقميا) من خفض نسب الفقر في الصين والهند، الذين يحتضنان النسبة الأكبر من السكان.

الهـــدف 1

يتضمن هذا الهدف 5 مقاصد نتيجة، ومقصدي سياسات.

مقاصد النتيجة الخمسة تمثل خمسة أبعاد للتعريف الضمني للفقر هي الفقر المدقع والحرمان بمعناه الأوسع، والحماية الاجتماعية، والوصول إلى الخدمات، والوصول إلى الموارد، والقدرة على الصمود أمام الصدمات.

كما أن هدفي السياسات بالغي الأهمية وهما شرطان للنجاح في القضاء على الفقر: السياسات السليمة، وتوفير الموارد.

أيـــن محـــور التركيـــز فـــي الهـــدف الأول؟

مع الصياغة الجديدة للهدف الأول للتنمية المستدامة، لم يعد بالإمكان اجتزاء تحقيق القضاء على الفقر واختزاله في وجه واحد، ولا قياسه في مؤشر واحد. فالفقر واللامساواة مترابطان بالضرورة، ولا يمكن فصل الفقر عن توفير خدمات المرافق العامة الأساسية (الأهداف 6 و7 و9 و11)، ولا عن توفير الموارد الاقتصادية وعن السياسات الاقتصادية التضمينية (8)، ولا عن توفير التعليم والصحة (3 و4)، ولا عن المساواة بين الجنسين (5) ولا عن السلم والأمن والعدالة (16)، ولا عن أنماط الإنتاج المستدامة والمراعية لصغار المزارعين والمنتجين...الخ. وما لم نحترم ذلك، نكون قد خرجنا عن مفهوم الهدف الأول لأجندة 2030 وبقينا في منطق الفهم الضيق للقضاء على الفقر كما تمت صياغته بشكل جزئي في هدف الألفية الأولى.

ومن ناحية القياس، فإن المؤشرات أكثر تنوعا، ولا يعد المؤشر الأول عن قياس الفقر المدقع (حسب خط الفقر الدولي) المؤشر المفرد الأكثر أهمية، كما أنه سوف تتم معارضة أي قياس متعدد الأبعاد للفقر الذي يعطي نسب فقر أعلى بشكل واضح من القياس السابق (المؤشر الثاني). في المقابل، وإذا أردنا تقييم أهمية المؤشرات وأيها هو الأكثر ملاءمة لقياس التقدم في القضاء على الفقر، فإن مؤشر توفر الحماية الاجتماعية هو المؤشر الأكثر أهمية، وهو الأكثر انسجاما مع مفهوم الفقر، بما هو ظاهرة متعددة الأبعاد، والعمل اللائق، والأكثر استجابة لحقوق النساء.

سيدات الطعام والشاي في مقاومة الفقر في السودان

المصـــدر : https://alarab.co.uk

نزحت من منطقة جنوب كردفان الممزقة بسبب الحرب والنزاعات القبلية إلى الخرطوم. ولسد رمقها وإعالة أطفالها، عملت منذ العام 1986 في بيع الشاي في طرقات الخرطوم كمهنة هامشية تدر عليها دخلا لا يتعدى الخمسين جنيهاً أي ما يعادل أربعة دولارات في اليوم. فعوضية محمود كوكو لا تملك أي مؤهل علمي.

عانت هي وزميلاتها العاملات في مثل مهنتها من مطاردة شرطة النظام العام ومن المحاكمات والغرامات ومن مصادرة معداتهن التي يستخدمنها في عملهن. كما عانين من النظرة السلبية لطبيعة عملهن ونظرات الشك والريبة من المجتمع والشكوك في نواياهن الشريفة.

عقدت العزم على تحسين أوضاع زميلاتها من بائعات الشاي والأطعمة وحمايتهن من بطش شرطة النظام العام، فكونت اتحاد بائعات الشاي والأطعمة (1990)، عرف فيما بعد بجمعية التعاونية النسوية للطعام والشاي، لمناهضة الظلم الذى تقابل به النساء العاملات بالمهن الهامشية واللاتي تنحدر أغلبهن من مناطق النزاع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ومنذ ذلك الوقت، أطلق عليها اسم «سيدة الطعام والشاي»، وذلك بعد اتساع الاتحاد وانخراط عدد كبير من النساء فيه تجاوز عددهن ثمانية آلاف امرأة في الخرطوم أي نصف النساء اللائي يعملن في هذا المجال. فقد قدرت وزارة التنمية الاجتماعية[3] عددهن بـ 12.000 (إلى جانب 2000 من الأجنبيات)، أكثر من 60 بالمائة منهن من الفئة العمرية 20-40 سنة متزوجات ويعلن عددا كبيرا من الأبناء، و19 بالمائة هن من العازبات اللائي يساعدن في دخل الأسرة. اختارت معظمهن المهنة لمجابهة الظروف الاقتصادية وبسبب وفاة رب الأسرة أو عجزه، ليقضين 12 ساعة عمل في اليوم ابتداء من الساعة السادسة صباحا، ولا تأمين صحي لهن بنسبة تفوق 80 بالمائة. ويتراوح دخلهن الشهري حسب الوزارة بين 100 و300 جنيه أي بين 8 و 12 دولارا شهريا.

3. file:///C:/Users/atidelm/Downloads/tea_seller_study.pdf

يقدم الاتحاد المساعدات المادية لعضواته في المناسبات المختلفة ودفع الغرامات للمحكوم عليهن. يتم ذلك عبر الاشتراكات الرمزية التي تدفعها كل عضوات الاتحاد اللاتي تجاوز عددهن الثمانية ألف. وبمساعدة المنظمات غير الحكومية، استطاع هذا الاتحاد أن يقدم العون القانوني لكثير من العضوات أمام المحاكم.

وأدت الأوضاع التي عاينها الاتحاد إلى إدراج برنامج توعية العضوات بحقوقهن، خاصة في حال تعرضهن للعنف والإرهاب من قبل رجال الشرطة. وبالتعاون مع المؤسسة التعاونية بولاية الخرطوم وبضمان الاتحاد الذى ترأسه، وفرت وسائل إنتاج لعدد كبير من النساء العاملات وذلك للمساهمة في تحسين أوضاعهن الاقتصادية، كما تكفلت بضمان عدد من النساء اللائي يتقدمن بطلب قروض صغيرة من بنك الأسرة. وبسبب عجز العديد منهن على السداد للبنك، تم سجن عوضية محمود سنة 2007 لمدة أربع سنوات، لكنها خرجت منه أكثر قوة وإيمانا بقضيتها وقضية النساء العاملات في المهن الهامشية. وذهبت عوضية إلى أكثر من ذلك، في مناصرة إلغاء المادة 243 من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1974 التي تجيز احتجاز المدينين لحين سداد الديون المستحقة عليهم، حيث تنص على «إذا لم يحصل الوفاء بكل أو جزء من الحكم الصادر بدفع مبلغ من النقود(...) يجوز للمحكمة للأسباب التي تراها كافية أن تصدر أمرا بالقبض على المحكوم ضده».

خاضت معارك عديدة من أجل هؤلاء المعوزات اللائي يقاومن الجوع، لعل أبرزها تلك التي واجهت فيها معتمد محلية الخرطوم سنة 2016 على خلفية إصداره قرارا بمنع البيع في شوارع الخرطوم، مع إمهال لمدة أسبوعين فقط. كما خاضت معركة إيقاف (400) من بائعات الشاي عن العمل بشارع النيل، بتنظيم اعتصام احتجاجي على منعهن من العمل في عدد من المواقع الرئيسة في الخرطوم.

لجهودها الكبيرة ونضالاتها من أجل تحسين أوضاع فئة النساء النازحات من النواحي الاقتصادية والقانونية، تم اختيارها ضمن أشجع 10 نساء في العالم لتنال جائزة «المرأة الشجاعة» من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، حيث تسلمت الدرع من وزير الخارجية آنذاك «جون كيري» في احتفالية بواشنطن عقدت في شهر مارس 2016. كما سلمها عمدة مدينة «كنتاكي» مفتاح المدينة من الذهب الخالص. اليوم، انضمت عوضية إلى ساحات الاعتصام الثوري لتدير أكبر مطبخ في الشارع، يوفر آلاف الوجبات للمعتصمين.

أمـال بـــابكر تلب، صحفية - السودان

إضـــــاءة

نحن هنا إزاء تجربة نابعة من المعاناة اليومية للنساء النازحات واللاجئات الفقيرات من مناطق النزاع في السودان. وتميز التجربة هو أولا في الإرادة القوية التي لا تلين لصاحبة المبادرة عوضية، وتحولها إلى مثال حي للنساء بائعات الشاي في الخرطوم، وإلى قائدة لكفاحهن في مواجهة القوانين التعسفية وممارسات مسؤولي الأمن، وصولا إلى الانخراط في الثورة وفي الاعتصام المركزي في الخرطوم.

هذه التجربة مميزة وتنتمي إلى العمق الشعبي ولا فضل لأي جهات أخرى في تميزها غير بطولة القائمات بها. وتنسجم هذه المبادرة والمقصد الأول من الهدف «القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين (...). كما تندرج في صميم الهدف الخامس والهدف الثامن «توفير العمل اللائق للجميع».

منظمات المجتمع المدني والإعلاميين/ات في دورات مشتركة

عقد «كوثر» و «الأجفند» 3 دورات تدريبية شبه إقليمية استهدفت منظمات المجتمع المدني والإعلاميين/ات في دورات مشتركة. وقد أعطى خلالها أولوية المشاركة لأعضاء شبكته العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد»، مع الحرص على تنظيمها في كل مرة بالشراكة مع شريك وطني ل»كوثر».

ولم تكن الدورات التدريبية تقليدية في مسار إعدادها، بل إن المركز حرص على أن تكون «تفاعلية» وبقية مخرجات البرنامج. وعدت بذلك منبرا لتأكيد خيارات المركز أو تعديلها وفقا لنقاشات التدريب ومخرجاته وتجارب المشاركين/ات فيه.
وانعكس هذا التمشي على تصميمها وتحديد المخرجات المنتظرة منها. فقد حرص المركز -كما سبق له أن فعل ضمن مشاريع أخرى- على جعل كل دورة بمثابة منصة الالتقاء والإنتاج المشترك بين ممثلي/ات منظمات المجتمع المدني من ناحية وبين الإعلاميين/ات من ناحية أخرى. فكانت في ذات الوقت، تعزيزا للقدرات وتشريكا للفاعلين/ات في المجال في إعداد مكونات البرنامج في مراحل إنجازها الأولى.

وقد عقد في هذا الصدد 3 دورات تدريبية جمعت 70 مشارك/ة من ممثلين/ات المجتمع المدني وإعلاميين/ات :

- بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية (سلطنة عمان) من 17 إلى 21 فيفري/فبراير 2019 دورة تدريبية للإعلاميين/ات ومنظمات المجتمع المدني في دول الخليج العربي حول دور المرأة والمجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 .
- بالشراكة مع نقابة الصحفيين الموريتانيين من 10 إلى 14 أفريل/أبريل 2018 دورة مغاربية للإعلاميين/ات ومنظمات المجتمع المدني حول دور المرأة والمجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ورشة تدريبية شبه إقليمية لدول المشرق العربي حول «المرأة وأهداف التنمية المستدامة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام» وذلك ببيروت في الفترة 14 - 16 فيفري/فبراير 2018

وأفرزت الدورات تصميما متكاملا لحملات توعية ومناصرة حول مقصد من هدف محدد (في ارتباط ببقية الأهداف ووفق مقاربة النوع الاجتماعي) وهي :

- **الكويت :** حملة توعية لتغيير الصورة النمطية للجنسين في المناهج التعليمية تحت شعار «شوفني عدل»
- **قطر :** حملة توعية لتخصيص 25 بالمائة من الأراضي الممنوحة من الدولة للنساء تحت شعار «خضريها» Green it
- **السعودية :** حملة مناصرة لحقوق المطلقات وأبنائهن تحت شعار «لا تضار»
- **البحرين :** حملة توعية حول «خفض نسبة الجامعيات العاطلات إلى 50 بالمائة بحلول عام 2022» تحت شعار «بحرينية وكفو»
- **الإمارات :** حملة استصدار قانون يناهض العنف ضد النساء والفتيات تحت شعار «الدار أمان»
- **عمان 1 :** حملة توعية لزيادة عدد المترشحات لمجلس الشورى في الفترة التاسعة تحت شعار «صوتك يفرق»
- **عمان 2 :** حملة مناصرة لتمكين 800 شابة من حملة الشهادات من مشاريع خاصة بحلول 2021 تحت شعار «نحن لها»

- **ليبيا :** حملة توعوية حول الحد من العنف الممارس على الإعلاميات بالجنوب الليبي تحت شعار «صوتك صوتنا»
- **الجزائر :** حملة مناصرة من أجل إنشاء دور الحضانة في أماكن العمل تحت شعار «خدامة ومطمانة»
- **المغرب :** حملة مناصرة لإدراج قضية انقطاع الفتيات في سن الدراسة بالوسط القروي بسبب جلب المياه على أجندة أولويات الحكومة تحت شعار «الماء وقرايتي»
- **تونس :** حملة مناصرة نقل العاملات الفلاحيات (تنقيح النقطة السادسة من الفصل 21 من القانون عدد 33 المتعلق بالنقل البري وذلك بإدراج نص عقابي على نقل العاملات الفلاحات نقلا عرضيا) تحت شعار «نخدم ونعيش»
- **موريتانيا 1 :** حملة مناصرة الحد من وفيات الأمهات في موريتانيا (استرجاع بند تموين مواد تنظيم الأسرة الذي تم سحبه 2016 إلى ميزانية 2019) تحت شعار «نبرى ونعيش»
- **موريتانيا 2 :** حملة توعية البرلمانيات بضرورة اتحادهن بغض النظر عن انتماءاتهن الحزبية من أجل مناصرة قضاياهن تحت شعار «صوتك لنا»

- **العراق :** حملة توعية لم شمل سكان الموصل (الجانب الأيمن) تحت شعار «الموصل إلنا»
- **لبنان :** حملة مناصرة لرفع سن زواج الفتيات لـ18 تحت شعار «بعدي صغيرة»
- **الأردن :** حملة توعية لتوجيه الفتيات نحو اختصاصات الاستثمار بالجامعة تحت شعار «500 في الاستثمار»
- **سوريا :** حملة مناصرة تشريع قانون لتسجيل الأطفال السوريين المولودين خارج الزواج تحت شعار «لا تخسرونا»
- **مصر :** حملة توعوية لتحقيق الضمان الاجتماعي لعاملات مصانع صعيد مصر تحت شعار «عايزة حقي»

ملحـــق 1 :

فريـــق تقريـــر تنمية المرأة العربيـــة الســـابع - 2019،
المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام

المديرة المسؤولة : د. سكينـة بوراوي

منســـق التقريـــر : أديـــب نعمـــه

فريـــق البحـــث المركـــزي للتقريـــر

- **حنان رباني، فلسطيـن :** المرأة العربية والتنمية المستدامة في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة : التحديات والآفاق
- **ريم الجـابي، سوريـــا :** خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية : دور منظمات المجتمع المدني في إدماج النوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة.
- **منيـة براهـم، تونـس :** الموارد الطبيعية ومقاربة النوع الاجتماعي في خطة 2030 : أي دور للمجتمع المدني من أجل الانتقال إلى نموذج التنمية المحلية الخضراء في المنطقة العربية؟
- **جيهـان أبو زيد، مصر :** تمكين النساء وأهداف التنمية المستدامة : دراسة حالة حول «دور الجمعيات المصرية القاعدية في تمكين النساء وفق خطة التنمية المستدامة»
- **زياد عبد الصمد، لبنان :** أجندة التنمية المستدامة : دور المجتمع المدني - أفق وتحديات
- **اعتدال مجبري، «كوثر» :** الإعلام وأجندة التنمية المستدامة 2030
  و لبنى النجار «كوثر»
- **أديـب نعمـه، لبنـان :** صياغة التقرير الإقليمي

فريـــق كوثـــر

- أحمد عبد الناظر
- اعتـدال مجبـــري
- لبنى النجـــــار
- هيـــام قعلـــول

ملحـــق 2 :

قائمة المشاركين/ات في نداء المساهمة بورقات (التي تم اعتمادها)

الإسـم	البلـد	عنـــوان الورقـــة
أمل عثيميني	تونس	• أجندة 2030 والنّوع الاجتماعي "التّدخل المحلّي المتكامل"
مالك الصغيري	تونس	• الحركات الجديدة التي كان لها دور أساسي في الربيع العربي
عمر إيبورك	المغرب	• Analyse de la dynamique du mouvement associatif dans le domaine de l'alphabétisation au Maroc : enjeux, défis et perspectives
يسري مصطفى	مصر	• أجندة 2030 والنوع الاجتماعي - البعد الثقافي
رشيد البوشواري	المغرب	• سؤال التنمية المستدامة وجدلية الخطاب التنموي والثقافة بالمغرب : حالة المرأة القروية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2016 - 2030
درة حرار	تونس	• Développement durable : cas du village de douiret, atouts, handicaps et perspectives
يوسف الكمري	المغرب	• تدبير الموارد المائية ومقاربة النوع الاجتماعي بالوسط القروي
عزة الدربالي	تونس	• مقارنة بين مسارات منظمات المجتمع المدني التونسي من فئات مختلفة
مينة حجيب	المغرب	• الجنس مقابل العمل من خلال ملف صحافي مغربي يتابع بتهمة الاتجار في البشر : كيف تعاملت الصحافة المغربية مع الحدث ؟
علاء محمد أبو ديه زقوت	فلسطين	• التحاق المرأة الفلسطينية اللاجئة بالتعليم الجامعي ودورها في المشاركة التنموية في قطاع غزة – دراسة حالة • دراسة تحليلية واستطلاعية لتطور و زيادة تعليم اللاجئات الفلسطينيات جامعياً ودورها في المشاركة التنموية - (1994 – 2018)

ملحـــق 3 :

قائمة أعضاء شبكة «كوثر» العربية حول النوع الاجتماعي والتنمية «أنجد» والشركاء في توفير المبادرات الميدانية للدليل التطبيقي

إلياس غضبان	مستشار إقليمي في الإسكوا وناشط مدني – لبنان
يوسف كمري	أستاذ دكتور في البيئة – المغرب
هويدا سليم جابر	صحفية مستقلة – السودان
أمال بابكر تلب	صحفية مستقلة - السودان
خلود العامري	صحفية مستقلة – العراق
سهير جرادات	رئيسة تحرير بوكالة الأنباء الأردنية، بترا – الأردن
مشيرة زيود	صحفية - الأردن
ماريانا خياط	مديرة الفرع الخامس لمعهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية – لبنان
نصراء صالح النعماني	رئيس قسم المناقصات - وزارة الإعلام – سلطنة عمان
جمعية نهضة فتاة البحرين	البحرين
رندة السنيورة	المديرة العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي – فلسطين
الأمينة زيدان	صحفية وناشطة في المجتمع المدني – موريتانيا
ميمونة بنت السالك	رئيسة جمعية التنوع البيئي والثقافي – موريتانيا
بسام عيشة	خبير وإعلامي – ليبيا
عبد الحفيظ دعماش	صحفي بوكالة فرانس براس - الجزائر
مها أحمد	رئيسة تحرير بوكالة الأنباء الأردنية، بترا – الأردن
أنيس سويدان	إعلامي - فلسطين
مختار شعيب	كاتب صحفي بالأهرام - مصر
إيمان بهاء الدين	المكلفة بالإعلام بالمجلس العربي للطفولة والتنمية - مصر
فضيلة ناجح	رئيسة جمعية قابس الفاعلة - تونس
ضحى الجورشي	رئيسة جمعية اليافعات واليافعين - تونس
أسماء خضر	رئيسة معهد تضامن النساء الأردني - الأردن
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية	الجامعة الأمريكية ببيروت - لبنان
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية	لبنـــــان
الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا	لبنـــــان

أهداف التنمية المستدامة

1 القضاء على الفقر

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

2 القضاء التام على الجوع

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

3 الصحة الجيدة والرفاه

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

4 التعليم الجيد

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

5 المساواة بين الجنسين

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

13 العمل المناخي

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

14 الحياة تحت الماء

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

15 الحياة في البرّ

حماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المساواة بين الجنسين
في أجندة 2030
دور المجتمع المدني والإعلام

صـــادر عـــن
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث- كوثر

تصميم الإصدار
رضوان العرقي

النسخة الصادرة سنة 2019

جميع الحقوق محفوظة
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث- كوثر

العنـــوان
ص.ب 105 حي الخضراء - تونس
الجمهورية التونسية

الهـــاتف : 511 790 71 216 +
الفاكس : 002 780 71 216 +
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org
http://www.cawtarclearinghouse.org

برنـــامج «كوثـــر»

المساواة بين الجنسين
في أجندة 2030
دور المجتمع المدني والإعلام

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر

العنوان : ص.ب 105 حي الخضراء - تونس
الجمهورية التونسية

الهاتف : 511 790 71 216 +
الفاكس : 002 780 71 216 +

www.cawtar.org
http://www.cawtarclearinghouse.org
cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org
https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
https://www.youtube.com/channel/UCiivSHG0eUfeb7yamv5pD3yw
https://twitter.com/CAWTAR_NGO